Qarar Foundation for Media and Sustainable Development

دور الحركة النسوية في تعزيز حقوق الإنسان في اليمن

إعداد: رشا عبد الكافي

فبراير 2024

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

elbarlament
cultures of democracy

مؤسسة أكون للحقوق والحريات
TO BE Foundation For Rights & Freedoms

مبادرة مسار السلام

جدول المحتويات

مقدمة 3
واقع الحركة النسوية وجذورها 4
دور الحركة النسوية في تعزيز المساواة..... 9
دور الحركة النسوية في تعزيز المشاركة السياسية للنساء 13
التوصيات 17

مقدمة

لا يمكن إيجاد تعريفاً واحداً للحركة النسوية أو الاتفاق على تاريخ خطي واحد ومحدد لظهورها، وذلك نظرا لاختلاف الآراء المتمحورة حولها؛ فهناك من يُعرف الحركة النسوية بأنها حركة تنادي وتعمل من أجل المساواة والمطالبة بحقوق النساء. وأن كل فعل يهدف إلى المساواة بين الجنسين ونيل حقوق النساء، في الماضي والحاضر، هو فعلا نسوياً حتى وإن لم يُطلق على صاحبه هذا المسمى. في حين أن هناك من يرى أن النسوية مفهوم حديث، مرتبط بمدى ما أحرزته المرأة من وعي بحقوقها وإمكاناتها، ولذلك لا يصح أن يُطلق على حركة ما صفة" **نسوية**" ما دامت لم تطلق على نفسها هذه الصفة.

الاختلاف الحاصل حول معنى الحركة جعل مسألة الاتفاق عن وجود تاريخ خطي واحد لظهورها أمراً صعباً، فربطها بتاريخ زمني محدد أو حصرها بظهور المصطلح نفسه يقودنا إلى سرديات زمنية مختلفة متفاوتة الإيدلوجيات كما أنه يقلل من كل الإسهامات والجهود التي كانت جميعها تهدف إلى تحقيق المساواة للنساء قبل ظهور مصطلح" نسوي" أو قبل حصرها في زمن معين.

وبينما الحديث عن الحركة النسوية في اليمن هو حديث جزئي وأكثر خصوصية من تاريخ الحركة النسوية المتشعب في العالم أجمع، فتطور الحركة مر بمنعطفات تأثرت بالعوامل السياسية والمناطقية والطائفية التي لا زالت تمر بها اليمن بوصفها جغرافية صراع تفرض معاناة صعبة وقاسية على النساء.

وتأتي أهمية الدراسة في إبراز دور الحركة النسوية في اليمن وقدرة تأثيرها في تعزيز حقوق الانسان .حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي الذي من خلاله تحاول الباحثة وصف أبرز إسهامات الحركة النسوية في تعزيز حقوق الإنسان، والتحديات الاجتماعية والسياسية التي واجهت الحركة، من خلال أداة المقابلة التي قامت بها الباحثة مع 12مختص وباحث في النوع الاجتماعي وناشطات سياسيات وحقوقيات، ومناصرين لقضايا النساء، بالإضافة الى الدراسات السابقة والتقارير الدولية والإحصائيات المتاحة.

وتهدف الدراسة الى معرفة الدور الذي لعبته الحركة النسوية في اليمن لتعزيز حقوق الإنسان ومدى قدرة تأثيرها في لعب هذا الدور.

واقع الحركة النسوية وجذورها

الحركة النسوية إيديولوجية عابرة للحدود والتنظيمات، ووجودها وجود قائم بحد ذاته، عصياً على الزوال، ولا يمكن حصرها في تنظيم واحد أو هيكل محدد، مما يعني وجودها في كل مكان في العالم1.

و "الحديث عن حراك نسوي في اليمن لايزال في بدايته"2، فمن شروط تشكل الحركات الاجتماعية وجود دولة، ووجود مجتمع مدني نشط، ونظام سياسي ديمقراطي يكفل الحريات وفي مقدمها حرية الرأي والتعبير، وهذه الشروط الثلاثة غير متوفرة حالياً في اليمن، فالدولة في اليمن منهارة تتقاسم أجهزتها وسلطاتها عدداً من سلطات الأمر الواقع منذ بداية الحرب3.

وأحد مظاهر انهيارها عدم وجود سلطة تشريعية يمكن أن تطالبها الحركة النسوية بإصلاح القوانين المتعلقة بحقوق النساء، والمجتمع المدني يعاني من كثير من التشوهات، وغير مسموح له بالنشاط الحر والمستقل في معظم مناطق اليمن، وكل سلطات الأمر الواقع تقمع الحريات بما فيها حرية الرأي والتعبير، وبالتالي لا يمكن في ظل هذه الأوضاع الحديث عن حركة نسوية لها أهداف محددة، صحيح أن هناك أصوات فردية خجولة لنشطاء مدنيين يمنيين تصدر من الداخل أو من الخارج، لكن لا يمكن وصفها بأنها حركة نسوية4.

فلا نستطيع الحديث اليوم عن حركة نسوية في اليمن واضحة المعالم أو الأهداف، إذ تنصب اهتمامات هذه الحركة على الجانب الحقوقي للمرأة ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، دونما ربط هذا الجهد بمسألة تحديث الدولة والمجتمع في اليمن، ودونما إدراج حقوق المرأة في إطار حقوق المجتمع والسعي لتوفير ضمانات حقوق المجتمع نساءً ورجالًا بتوفير الضمانات التشريعية، وإيجاد بيئة حاضنة توفر الضمانات العملية لدور المرأة وحقوقها في المجتمع من خلال العمل على تحقيق التحديث الشامل5.

و "يرجع تاريخ الحركة النسوية في اليمن إلى خمسينات القرن العشرين، مع انتشار تعليم البنات في ذلك الوقت"6. فقد تشكلت في عدن بعض الجمعيات النسوية وبرزت على الساحة الثقافية أصوات رجالية ونسائية مطالبة بحقوق النساء، وبعد ثورة 26 سبتمبر في الشمال تشكلت في صنعاء وتعز جمعيات نسوية ترفع نفس المطالب التي كانت ترفعها الجمعيات النسوية في عدن7، فالحديث عن الحركة النسوية في اليمن مرتبط بالحديث عن مشروع النضال وإنجاز العدالة والديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، ووضع قطيعة مع الهيمنة البطريركية الذكوري8.

---

[1] وميض شاكر، مديرة سابقة لدراسات الجندر في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، من مقابلة أجرتها الباحثة معها عبر الهاتف .

[2] عفراء حريري، محامية ومستشارة و مدافعة عن حقوق الإنسان، من مقابلة أجرتها الباحثة معها عبر الهاتف.

[3] د/ عادل الشرجبي استاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء وباحث في قضايا النوع الاجتماعي، من مقابلة أجرتها الباحثة معه عبر الهاتف.

[4] المرجع السابق نفسه.

[5] د/ محمد المخلافي، وزير الشؤون الثانوية السابق في حكومة باسندوة، ونائب الأمين العام الحزب الاشتراكي اليمني، من مقابلة أجرتها الباحثة معه عبر الهاتف .

[6] حورية مشهور، وزيرة حقوق الإنسان السابقة في حكومة باسندوة، من مقابلة أجرتها الباحثة معها عبر الهاتف.

[7] د/ عادل الشرجبي، نرجع سابق

[8] باسم الحاج، سياسي وناشط حقوقي مناصر لقضايا النساء، وسكرتير أول منظمة الحزب الاشتراكي محافظة تعز، من مقابلة أجرتها الباحثة معه في القاهرة

تاريخياً أرتبط نضال الاستقلال في جنوب اليمن ضد الاستعمار البريطاني في سياق حركة التحرر الوطني بوعي متقدم كانت المرأة شريك ولصيق للرجل وترتب على هذا التجربة إنجاز استقلال، هذا الاستقلال الذي تحقق معه مواطنة متساوية وإزاحة للتهميش السياسي والاقتصادي للنساء و للطبقات الاجتماعية9، وقد تطورت الحركة النسوية في اليمن خلال ستينات وسبعينات وثمانينات القرن العشرين، بفعل تنامي القوى الاجتماعية الحديثة، والقوى السياسية اليسارية الاشتراكية والقومية، التي كان لها تأثير كبير على مستوى السلطة والمجتمع10. كما ساهمت عدد من العوامل في فاعلية الحركة النسوية اليمنية على الرغم من حجمها غير الكبير، منها البنية الفوقية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والمتمثلة في السياسات التقدمية للدولة حينئذٍ والإيديولوجيا العصرية التي تبناها الحزب الاشتراكي اليمني- الحزب الحاكم يومئذٍ جنوب اليمن11.

بالإضافة الى التشريعات التي كانت من التشريعات الأكثر حداثة في الوطن العربي وأهمها قانون الأسرة لعام 1974م، وهي بنية فوقية تجاوزت معوقات وكوابح المجتمع التقليدي والبنية المتخلفة للاقتصاد، ولعبت دورًا كبيرًا في الدفع بهذه البنى التقليدية إلى رحاب التحديث12, وتأثرها أيضاً بالحركة النسوية العربية والتي هي الأخرى تأثرت بموجة التحرر العالمي، التي ارتبطت في تطور نضالات حركة حقوق الإنسان وفي جوهرها المرأة، هذا عامل آخر ساهم في تطور وعي نسوي يخدم حركة المساواة13.

وفي عام 1965 تأسس أول تجمع نسوي باسم جمعية المرأة اليمنية في تعز شمال اليمن برئاسة الأستاذة فاطمة أبوبكر العولقى بدعم الشقيقات المصريات حيث كانت تعز عاصمة بعد الثورة للجمهورية العربية اليمنية وقد لعبت دور بتوعية النساء وفتح فصول محو الأمية والتدبير المنزلي، وقبل ذلك كانت "عاتكة الشامي" قد شكلت جمعية نسائي في صنعاء، إلا أن الحراك النسوي في تعز كان قوياً جداً، على غيره في المحافظات الأخرى شمال اليمن14، لكن الحركة النسوية في شمال اليمن جوبهت مطلع ثمانينات القرن العشرين بحركة اجتماعية مناهضة لحقوق النساء، قادها بعض نشطاء جماعات الإسلام السياسي، وبشكل خاص الإسلام السياسي الوهابي، الذي بدأ في التغلغل في اليمن منذ عام 1979، فباتت حقوق النساء تتأرجح بين تقدم وتراجع بفعل الصراع بين قوى الحداثة والقوى التقليدية التي يقودها شيوخ القبائل وشيوخ الإسلام السياسي، ولعل أكبر المكاسب التي حققتها الحركة النسوية في تلك الفترة هو الاعتراف بالحقوق السياسية للنساء، فحتى انتخابات مجلس الشورى في الشمال عام 1988م لم يكن مسموحاً للنساء بحق الترشح ولا حتى بحق التصويت[15].

"*جاء دستور دولة الوحدة كافلاً لتلك الإنجازات بالرغم من بعض الانتكاسات والتحديات*"[16]، كما لعب عامل انتعاش آمال اليمنيين بعد قيام الجمهورية اليمنية وسعيهم إلى التغيير وشيوع ثقافة التغيير والتقدم والاعتراف الدستوري بحقوق المرأة السياسية دورًا كبيرًا في تعزيز مكانة المرأة وفاعلية نواة الحركة النسوية مما فاق حجمها بكثير[17].

---

[9] المرجع السابق نفسه.
[10] د/ عادل الشرجبي، مرجع سابق.
[11] د/ محمد المخلافي، مرجع سابق.
[12] المرجع السابق نفسه.
[13] عفراء حريري، مرجع سابق.
[14] سعاد العبسي، رئيسة اتحاد نساء اليمن فرع أعز سابقا، من مقابلة أجرتها الباحثة معها عبر الهاتف.
[15] د/ عادل الشرجبي، مرجع سابق.
[16] حورية مشهور، مرجع سابق
[17] د/ محمد المخلافي، مرجع سابق.

"نتج عما سمي بالجمهورية اليمنية انتخابات برلمانية عام 1990م حصل تراجع في التشريعات نسبياً" [18]، غير أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكابحة ازدادت اتساعًا في ظل استمرار هيمنة شيوخ الدين والقبيلة، وهي هيمنة تم استعادتها في الجنوب بعد حرب 1994م، وبفعل هذه العوامل الكابحة تم إعاقة إصدار قانون للأسرة بمستوى القانون الذي كان نافذًا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قبل قيام الوحدة[19].

وسعت القوى التقليدية بزعامة شيوخ الدين والقبيلة والقيادات العسكرية القبلية للقضاء على ما تحقق للمرأة من منجزات، وكان أحد الأهداف الرئيسية لتغيير الدستور قد تمثل في إلغاء المادة 27 من الدستور النافذ يومئذٍ التي نصت على المساواة أمام القانون والمساواة بين المواطنين دون تمييز لأي سبب من أسباب التمييز سواء بسبب الجنس أو المركز السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الأسباب[20].

نجحت هذه الثورة المضادة في العودة إلى التمييز ضد المرأة خاصة والتمييز بين المواطنين عامة وذلك بفعل تغلبها بعد حرب 1994م، وجسدت هذه القوى إرادتها في التمييز في دستور ما بعد الحرب. ونتيجة لتغيير الدستور أنعكس التمييز في الدستور على مختلف التشريعات[21]، لتليها انتخابات البرلمان عام 1997م ثم 2003 م رافق ذلك تحالف قبلي عسكري ديني قضى تماماً على كل المكتسبات لصالح المرأة وحقوق الإنسان والمواطنة ، الأمر الذي وضع الحركة النسوية اليمنية أمام تحديات صعبة[22]، بالإضافة الى الخطاب الديني المتطرف ضد المرأة الذي فسر الدين بشكل ذكوري، والموروث الثقافي التقليدي الذي صنع من المرأة أنها فقط للمنزل وتربية الاطفال دون أن تمتلك أدنى قدر من الثقافة والفكر وحتى حرية التفكير وذلك بسبب انتشار نسبة الأمية السياسية والعلمية بين صفوف النساء انفسهن[23].

"الحرب الدائرة نسفت الإنجازات وتراجعت الاستحقاقات التي كانت ممنوحة وموجودة للنساء "[24]، فاليوم النساء اليمنيات يعانين انتهاكات متعددة فى الحق الإنساني وعلى مستوى الحقوق والحريات وخاصة فى مناطق الشمال تزداد وتيرة الانتهاكات فى كل ما يخص المرأة[25]، فقد انتجت الحرب جماعات دينية متطرفة في كل عموم البلد وهذه الجماعات المتطرفة قد تختلف سياسيا فيما بينها، ولكنها بما يخص قضايا النساء جميعها تتفق ضد النساء وحقوقها، بالإضافة إلى المعاناة التي واجهتا النساء خلال الحرب من النزوح وتحمل أعباء الأسرة، خصوصا أن هناك العديد من الرجال شاركوا في المعارك وهناك من جرحوا أو استشهدوا، فالنساء تحملنّ أعباء هذه الأسر وزادت المسؤوليات بشكل كبير عليهنّ، نتيجة انعدام الأمن واستحداث الكثير من القوانين في مناطق سيطرة الحوثيين إضافة الى تزايد اعتقال النساء هذه كلها تحديات زادت خلال فترة الحرب[26].

إلا أن التحولات السياسية سوى كانت عنيفة أو سلمية، بما فيها الحرب والكوارث هي بيئات مناسبة للنشاط النسوي، لأن الأدوار الاجتماعية تتغير بفعل الأزمات، وفيما يخص النشاط والعمل الإنساني حالياً في اليمن تقوم به منظمات

---

[18] **باسم الحاج، مرجع سابق .**
[19] **د/ محمد المخلافي، مرجع سابق.**
[20] **المرجع السابق نفسه.**
[21] **المرجع السابق نفسه.**
[22] **باسم الحاج، مرجع سابق.**
[23] **د/ شفيقة سعيد عبده، رئيس اللجنة الوطنية للمرأة، من مقابلة أجرتها الباحثة معها عبر الهاتف**
[24] **عفراء حريري، مرجع سابق.**
[25] **سعاد العبسي، مرجع سابق.**
[26] **رنا غانم، سياسية وناشط حقوقية والأمين العام المساعدة للتنظيم الوحدوي الناصري، من مقابلة أجرتها الباحثة معها عبر الهاتف .**

المجتمع المدني الذي تُمثل (4%) من قياداته نساء بما فيها فعاليات وأنشطة السلام جزء كبير منها تتولى القيام بها نساء27، وبالرغم من التفاوت والاختلاف داخل مكونات الحركة النسوية التي عادة ما تسعى بعضها للتمترس خلف قناعها أو فكر ورؤى مكوناتها السياسية، ولكن بالمجمل فإن هناك أهداف عامة يتمحور عملها حولها وهو الدعوة للسلام والدفاع عن حقوق المرأة وأخص بالذكر شبكة التضامن النسوي التي تضم أكثر من 250 امرأة، خبرات نسوية في مختلف المجالات وقيادات مجتمعية وقيادات لمنظمات مجتمع مدني وفي مقدمتها قيادات لفروع اتحاد نساء اليمن28.

كما عملت النسويات على التصدي للتحديات التي تواجهم خلال الحرب والصراع الدائر من خلال تشكيل تكتلات نسوية وبناء تحالفات وشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بدعم قضايا الحركة النسوية، وطلب الدعم من المجتمع الدولي والضغط على السلطات السياسية فيما يخص قضايا النساء، وتقديم الإحاطات حول الوضع في اليمن من زوايا مختلفة، والقيام بدور الوسيطات لحل النزاعات المجتمعية، والمساعدة بالقيام بالأنشطة الإغاثية والإنسانية، إضافة إلى استخدام أساليب ووسائل حملات المناصرة، وإعداد أوراق السياسيات والدراسات حول وضع المرأة والوضع بصورة عامة، ورصد الانتهاكات، وإقامة فعاليات مختلفة تتصدى للتحديات كالندوات واللقاءات والمؤتمرات29 .

[27] وميض شاكر، مرجع سابق.
[28] حورية مشهور، مرجع سابق
[29] حورية مشهور، وعفراء حريري، مراجع سابقة.

دور الحركة في تعزيز المساواة

دأبت الحركة النسوية منذ ستينيات القرن الماضي في اليمن على تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال المطالبة بحقوقهن أسوة بالرجل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان لإصرار النساء في اقتحام كافة مجالات العمل أهمية كبيرة في معرفة العراقيل والصعوبات التي تتمثل في وصولهن للعدالة الاجتماعية وحق تواجدهن في دوائر صنع القرار بتمثيلهن بالأحزاب السياسية والمجالس التشريعية والحقائب الوزارية والدبلوماسية اليمنية[30].

وسعت الحركة من خلال المنظمات النسوية إلى إحداث تعديلات دستورية وقانونية ونجحت في بعض التعديلات الجزئية المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية. وكان بإمكان هذه الحركة أن تحقق تعديلات في عدد أكبر من القوانين لو أنها قد سعت إلى إحداث تعديلات تزيل التمييز الفعلي، لكن المبالغة في التعامل في اقتراح تعديل القوانين، قد جعل التعديلات تأخذ حجمًا كبيرًا ويحتاج إلى زمن طويل لتعديل التشريعات كافة[31].

كما ساهمت الحركة النسوية بعد قيام الوحدة اليمنية بالشكل اليسير في تعديل النصوص التمييزية لكنها لم تتحصل على حماية كافية من خلال تطبيق القوانين وعكسها في آليات الحماية وموائمة التشريعات الوطنية بالاتفاقيات الدولية، فقد كانت النساء المتحزبات اكثر وصولاً وقدرة لكنهن فشلن، ربما لأن احزابهن ابتلعتهن وقوضت ادوارهن، بينما كان المجتمع المدني والمستقلات اكثر حضوراً وفاعلية لكن ذلك لم يمكنهم من القيام بما يجب إلا من خلال الضغط والمناصرة ورفع الوعي وتعاون أجهزة الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي وتشكيل تحالفات للنساء من كافة الاطياف والتوجهات والمجتمع المدني لتشكيل رأي عام لطرح وجهة نظرهن في قضايا العنف والتمييز ضد المرأة اليمنية، إلا أن الإرادة السياسية لم تكون مؤمنة بالشراكة والمساواة بالتالي أقصت وهمشت المرأة بشكل كبير، والنتيجة تراجع حقوق النساء وعجز الحراك النسوي حتى على الضغط لإنشاء قانون يجرم العنف ضد المرأة والفتاة في اليمن أسوة بالكثير من دول الوطن العربي[32].

ولم تستطيع الحركة النسوية تعزيز حق المساواة بين الجنسين في اليمن، لأن مسألة المساواة كانت شكلية لم تتبع فيها سياسة منهجية صحيحة في التطبيق العملي بحيث أنها تشمل مساواة النساء في كل القطاعات على مستوى اليمن وفي كل الفئات العمرية، فمنذ شاركت اليمن في مؤتمر بكين عام 1995م والذي يلزم الدول المشاركة تنفيذ جملة من مهام مخرجات المؤتمر تم تشكيل اللجنة الوطنية للمرأة في عام 1996ومن مخرجات بكين كان توسيع مشاركة المرأة إلى 30% ما يعني أنه من تلك الفترة إلى الان لم يتم تنفيذ هذه المخرجات، فقط اكتفت الحكومة بتعيين عدد محدد من النساء، لكن هؤلاء النساء لم يقدموا شيء على مستوى عامة النساء وكان وجودهن تمثيل شكلي فقط، واقتصر صعودهن إلى السلطة لكونهن ضمن حزب السلطة[33].

إلا أننا في الوقت الراهن لا يمكننا تقييم دور الحركة النسوية في تعزيز حقوق الإنسان ومفهوم المساواة داخل منظومة القوانين والتشريعات الوطنية، في ظل الحراك النسوي الذي هو بحاجة الى حماية ايضاً من هذه التشريعات

---

[30] **هدى الصراري، ناشطة حقوقية، حاصلة على جائزة مارتن إينالز الحقوقية، من مقابلة أجرتها الباحثة معها عبر الهاتف.**

[31] **د/ محمد المخلافي، حورية مشهور، مراجع سابقة.**

[32] **هدى الصراري، مرجع سابق.**

[33] **د/ أسمهان العلس، أستاذة مساعدة في كلية الآداب بجامعة عدن، وهي أكاديمية وناشطة متخصصة بدراسات النساء، من مقابلة أجرتها الباحثة معها في القاهرة .**

والقوانين الضعيفة[34]، التي لا تلبي الحد الأدنى من الحماية، فالتشريعات اليمنية حوت العديد من الثغرات القانونية و النصوص المطاطية والمجحفة للنساء واستطاع المعنف – أيا كانت صفته – التهرب من العدالة والمحاسبة عند ارتكاب أي انتهاك او عنف للمرأة ومنحته القوانين حق التنصل والافلات من العقاب[35].

بيد أن تعاون الحركة النسوية في مؤتمر الحوار الوطني ومع الأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية وتشكيلها معًا كتلة للحداثة والتقدم قد جعل وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تجسد مبادئ المساواة المنصوص عليها في المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وجسد ذلك في مسوّدة الدستور[36]، التي شكلت ثورة في حقوق النساء حيث أكدت على المساواة بين الجنسين وعدم التميز وثبتت **"الكوتا"** للنساء في جميع السلطات بنسبة لا تقل عن 30% ومنعت الزواج تحت سن 18عاماً للجنسين ويعود الفضل في ذلك إلى أن صياغته تمت بعد إنجاز حوار وطني تم ما بين عامي 2013 - 2014، شاركت فيه النساء بكتل حاسمة حيث بلغت نسبة مشاركة النساء 29% أحدثت فرقاً في تضمين مبادئ المواطنة المتساوية وشاركت 4 نساء مقابل 14رجل في لجنة صياغة الدستور[37].

"كما عملت اللجنة الوطنية للمرأة جاهدة لتعديل مشروع **(قانون المرافعات والتنفيذ المدني)** الذي تقدمت به لجنة العدل والأوقاف لمجلس النواب وتضمن القانون مادتين (371_372) تنصان على حق الزوج في رد الزوجة إلى بيتها تحت موجب ما يعرف ب (**بيت الطاعة**) وترتبان على المرأة المخالفة عقوبات مادية ومعنوية يتخذها القاضي لإرجاع الزوجة إلى بيت الزوجية، ووصل الأمر بمناشدة المنظمات النسائية والحقوقية لرئيس الجمهورية للتدخل وإيقاف هاتين المادتين، بعد إثارة القضية إعلامياً، وبالفعل وجه رئيس الجمهورية وقتها (علي عبدالله صالح) بإلغاء هاتين المادتين ومن قانون المرافعات فيما اعتبرته اللجنة الوطنية للمرأة قراراً تاريخياً ونصراً لها في قضية المرأة[38].

ويحمل الدستور اليمني النافذ العديد من المواد التشريعية والقوانين التي تكرس التميز بنصوص واضحة وصريحة، إذ ورد في المادة 41 من دستور اليمن أن **"المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة" لكن تم اشتراط هذه المساواة في المادة 31 التي اعتبرت النساء "شقائق الرجال"، ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون" .** إن صياغة المادة 31 خففت فعلياً من الوارد في المادة 41 وقوضت ضمانة المساواة بالرجال[39].

وفي الإجراءات القانونية والمداولات القضائية فإن شهادة المرأة يُنظر إليها بصفتها نصف شهادة الرجل، في تكريس واضح لعدم المساواة وتناقض صريح مع المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي نصت على أن: **"الناس جميعاً سواءٌ أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته"** [40] وتعكس التزامات اليمن كدولة طرف في مواثيق حقوق الإنسان الدولية وتكون متسقة معها، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة **(سيداو)**،

---

[34] عفراء حريري، مرجع سابق.
[35] هدى الصراري مرجع سابق.
[36] د/ محمد المخلافي، مرجع سابق.
[37] تقرير الظل لتحالف المنظمات غير الحكومية حول مستوى تنفيذ إتفاقية السيدو في اليمن 5 نوفمبر 2020 (ص5).
[38] الحركة النسوية في اليمن تاريخها وواقعها- أنور قاسم المصري 2007 ، ص 75.
[39] تم تصفح الموقع الساعة 8 pm 15/1/2024 https://www.hrw.org/ar/news/2013/09/17/251107
[40] المرجع السابق نفسه.

الأمر ذاته ينطبق على العديد من المواد في قانون الأحوال الشخصية وقانون الجرائم والعقوبات والعديد من المواد المختلفة التي تكرس التميز في نصوصها.

كما عملت الحرب الدائرة في اليمن منذ تسع سنوات على تغير الأدوار النمطية الاجتماعية والاقتصادية للنساء، "*وزادت من اتساع فجوة عدم المساواة بين الجنسين، في العام 2021م احتلت اليمن المرتبة 155 من 156 وذلك بحسب المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، مما يعطي صورة عن الفوارق الهائلة بين الجنسين*"[41] وينذر بمستقبل مخيف.

وسجلت اليمن في العام 2010، المعدل الأدنى لعدد سنوات التعليم الدراسي للنساء في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط. حيث أظهر المسح الوطني للأسرة 2005، أن 40% من الفتيات بعمر (6-15) لم يلتحقن بالمدرسة وأن 1.1% فقط ممن يلتحقن بالمدرسة يكملن تعليمهن الجامعي وأن 25% فقط من الفتيات في الريف يحصلن على التعليم. الحرمان من حق التعليم عائد لعوامل عدة أهمها أن قرار السماح للفتيات بالالتحاق بالتعليم يملكه ذكور العائلة، أضف إلى ذلك الأوضاع الاقتصادية المتعسرة للأسر وبعد المدارس من مساكن الفتيات خصوصاً في الريف[42].

النسبة لزواج القاصرات فقد بلغ نسبة 9% ممن تزوجن قبل سن 15سنة و32% قبل سن 18سنة بينما ارتفعت النسبة في المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين مثل الحديدة، حجة وإب فقد بلغ عدد من تزوجن قبل سن 18 تقريباً 72.5% وقبل سن 15، 44.5% بسبب تصاعد وتيرة النزاع المسلح، أما بالنسبة لختان الإناث فقد بلغت نسبة ممارسته 19% في خمس محافظات[43].

ووفقاً لدراسة قامت بها "**منظمة كير العالمية**" فقد وصلت نسبة النساء اللاتي تعرضن للتعنيف منذ بداية النزاع إلى ما يقارب 63%، وأن هناك أكثر من 60ألف امرأة يمنية عرضة لخطر العنف الجسدي والنفسي، وغيرها من أشكال العنف والتعنيف، جراء تعرض الأدوار التقليدية داخل الأسرة للتغيير، وبالتالي أصبحت آليات الحماية للنساء غير قادرة على تحسين تلك الأوضاع وحمايتهن من العنف[44].

وكما تحتاج قرابة 7.1 مليون امرأة في اليمن للوصول بشكل ضروري إلى الخدمات التي تمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، لكن تلك الخدمات محدودة للغاية ومنعدمة تماماً في بعض المناطق[45].

---

[41] التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021، المنتدى الاقتصادي العالمي، https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2021/ تم التصفح الساعة 10 pm 15/1/2024

[42] تقرير البنك الدولي، وضع المرأة اليمنية من الطموح الى تحقيق الفرص، مايو 2014م (ص9_36)

[43] تقرير الظل لتحالف المنظمات غير الحكومية حول مستوى تنفيذ إتفاقية السيدو في اليمن 5نوفمبر 2020 (ص7)

[44] تم التصفح الساعة 5pm 5/3/2024 https://arabstates.unfpa.org/ تفشى العنف ضد النساء والفتيات وسط الصراع المرير المستمر في اليمن

[45] المرجع السابق نفسه.

دور الحركة في تعزيز المشاركة السياسية للنساء

تدرج الحق السياسي للمرأة في جنوب اليمن أيام الاستعمار البريطاني وكانت المرحلة الأولى مرفوض فيه المشاركة السياسية للنساء في المجلس التشريعي، إلا أن المرحلة التالية سُمح فيها للمرأة بالحق في الانتخابات لا الترشح. ظل هذا الوضع كما هو حتى جاء نظام 1969م نظام دولة اليمن الديمقراطي، الذي فتح المجال للمرأة والرجل على قاعدة حق المساواة والمواطنة المتساوية بين المرأة والرجل46، مما جعل المرأة شريك سياسي ومجتمعي من خلال عملها في المواقع السياسية والوظيفة العامة، وعضوية المجالس التشريعية والمحلية، والعمل في الهيئة القضائية ومؤسسات الخدمات المجتمعية، وصارت هذه النواة فاعلة على مستوى اليمن باتساعها بعد قيام الجمهورية اليمنية وتشكيل نواة لحركة نسوية يمنية على مستوى الوطن كله47 ، أما في شمال اليمن فقد تم الاعتراف بالحقوق السياسية للنساء في وقت متأخر جداً، حتى انتخابات مجلس الشورى عام 1988م لم يكن مسموحاً للنساء بحق الترشح ولا حتى بحق التصويت48.

فيما تُلزم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تحديداً الدول بأن "تتخذ جميع التدابير المناسبة" لضمان أن تكفل للمرأة الحق في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات جميعاً على قدم المساواة مع الرجل، وأن تشارك في انتخاب جميع الهيئات العامة، وأن تشارك في صياغة سياسة الحكومة49 ، "إلا أن الدستور النافذ يحمل لغة ذكورية فالمادة 107 تحدد شروط المرشح لمنصب رئيس الجمهورية، بالا يكون مزوجاً من أجنبية، أي أن الترشح للرجال فقط، ولذلك جرى جدل إذا كان يحق للنساء الترشح وفقاً لهذا النص، ورفضت طلبات ترشيحات النساء بسببه في انتخابات الرئاسية عام 2006 م"50، فقد فشلت ثلاث مرشحات للانتخابات الرئاسية فى الحصول على الدعم اللازم للترشح من قبل مجلسي النواب والشورى وإلى ذلك جاءت المؤشرات الأولية لترشيحات المجالس المحلية لتكشف الوضع الهامشي للمرأة فى اليمن، اثر اغلاق باب الترشيحات فى نهاية أغسطس .وقد بلغ عدد النساء المرشحات للانتخابات المحلية 168 امرأة فقط من بين إجمالي 19 ألف و223 مرشحاً يتنافسون على حوالى ستة آلاف مقعد، وعبرت الناشطات السياسيات عن غضبهن فى مظاهرة سياسية قبيل اغلاق باب الترشح51

وقد اتفقت أحزاب المعارضة فى ذلك الوقت على أن تدخل ببرنامج انتخابي مشترك فى الانتخابات الرئاسية والمحلية فى 20 سبتمبر 2006 وقد وعدت أن تجعل للمرأة 30% من مرشحيه فى المجالس المحلية، أما حزب المؤتمر الشعبي العام فقد وعد 15% من مرشحيه وقد تولى اتحاد نساء اليمن التنسيق والتواصل مع الأحزاب وقام بتدريب

---

[46] د/ أسمهان العلس، مرجع سابق.

[47] د/ محمد المخلافي، مرجع سابق .

[48] د/ عادل الشرجبي، مرجع سابق.

[49] تم تصفح الموقع الساعة 12pmه 15/1/2024
اليمن - رسالة هيومن رايتس ووتش إلى أروى عثمان رئيسة فريق الحقوق والحريات | Human Rights Watch (hrw.org)

[50] تقرير الظل لتحالف المنظمات غير الحكومية حول مستوى تنفيذ إتفاقية السيدو في اليمن 5نوفمبر 2020 (ص5)

[51] جمال الجعبى، المشاركة السياسية للنساء ارادة غائبة ونظام انتخابى لا يساعد(اليمن: مرصد البرلمان اليمنى، 2007).

واعداد 200 مرشحة منتميات لمختلف الأحزاب ومستقلات ولكن عند بداية الترشيح فُجعت النساء المنتميات إلى الأحزاب بنكث الأحزاب لوعودها52.

"يوجد في اليمن ثلاثة ملايين ونصف المليون إمراه ناخبة وهذا معدل كبير من النساء الراشدات اللاتي بلغن سن الثامنة عشرة ويملكن حق التصويت في هذا البلد، غيرهن قد لا يمكن من هذا الحق. هذا مشهد تقدمي جدا، ومشهد حضاري وديمقراطي، مشهد يعطي انطباعا بأن النساء اليمنيات يملكن القدرة على المشاركة في صناعة القرار، لكنه جزء من مشهد إذا أخذته إلى هذا الحد، وقلت إن النساء اليمنيات سياسيات من الدرجة أولى فيكفي أن تلقي نظرة واحدة على مجلس النواب وترى أن ال5_3 مليون إمراه ناخبة لم يفرزن شيئاً. حتى المنتخبة الواحدة التي دخلت البرلمان دخلت لأن هناك حوارات سياسية بين أحزاب ومرشحين، وليس بسبب ضغوط النساء أو بسبب قدرة ال 5_3 مليون" 53

وعندما نتحدث عن تمثيل المرأة في الحكومة اليمنية في عهد نظام صالح نجد أنه كان ثمة وزيرتان هما وزيرة حقوق الإنسان ووزيرة الشئون الاجتماعية والعمل، ولم يكن هناك سوى سفيرة واحدة من أصل 57 منصباً. 54

"مع ذلك كان للحركة النسوية اليمنية دور كبير جدا في إيصال النساء إلى مواقع القرار وإلى المراكز السياسية، ولولا نضال النساء اليمنيات ما كانت النساء لتصل، برغم التحديات الكبيرة التي تواجه النساء"55 ، فالتكوينات الاجتماعية اليمنية بمنظومتها الثقافية التقليدية تمثل القبيلة فيها أهم تشكيل في هذه التكوينات، إذ كانت ثقافتها التقليدية لطالما تشكل عائق أمام مشاركة المرأة في العمل السياسي كناخبة وكمرشحة، إلا أن انتفاضة فبراير 2011 شهدت مشاركة واسعة وفاعلة للتواجد النسائي من مختلف أطياف المجتمع المدني والسياسي والحزبي والتكتلات النسوية، حيث كانت تقوم النساء بدور بارز وريادي في قيادة المظاهرات السلمية وتنظيمها، كما رابطت في خيام الاعتصام مثلها مثل الرجال .

نتج عن هذه الثورة **وثيقة الحوار الوطني** هذه الوثيقة التاريخية تضمنت الكثير من المكتسبات القانونية لصالح النساء إلا أن انقلاب 21 سبتمبر 2014 من قبل جماعة الحوثي، وهي جماعة طائفية وعنصرية بطبيعتها ومعادية للمساواة، هذا الانقلاب بطبيعته ومنظوماته القانونية والتشريعية والمعرفية المناهضة للمواطنة المتساوية بالتأكيد تشكل انتكاسة كبيرة للحركة النسوية، وقد لاحظ اليمنيون أن فرض هذا النظام إقصاء للنساء في العمل السياسي والمدني وفرض زي وملبس محدد على النساء ونظام تعليمي يقصي النساء، بالمقابل بدخول التحالف العربي تم دعم الحركات الدينية السلفية والدينية داخل المساحات الخارجية عن سلطة الحوثي، نجد أن الحرب نتجت سلطتين دينيتين ما يجمعها مناهضة حقوق النساء. [56]

"بعد حرب 2015 كان هناك تراجع كبير جدا في وصول النساء إلى أماكن صنع القرار وحتى في المشاركة في المفاوضات أو المشاركة في بناء السلام" [57] ، كما أن التمثيل النسوي في الحكومة ودوائر صنع القرار تراجع بشكل

---

52 المرجع السابق نفسه.
53 من حوار مع الدكتورة رؤوفة حسن أجراه معها موقع المؤتمر نت مارس 2002م.
54 المشاركة السياسية للمرأة بعد عملية التغير السياسي في اليمن، 2/1/2019.
55 د/ بلقيس ابو اصبع، أكاديمية وباحثة في القضايا السياسية والنوع الاجتماعي.
[56] باسم الحاج، مرجع سابق.
[57] د/بلقيس ابو أصبع، مرجع سابق.

كبير واصبح تمثيل النساء صفر مقابل الرجل وتجمدت أدوار المرأة في الأحزاب السياسية التي بدورها خذلت المرأة بحجة ان البلد في حالة حرب، وطريقة تقاسم السلطة المبنية على المحاصصة السياسية والولاءات[58].

القوى السياسية تعتقد أن قضايا النساء ليست من الأولوية خلال فترة الحرب وقد شاهدناه جلياً عندما شُكلت الحكومة الأخيرة وهي حكومة محاصصة بين الأحزاب، فمنذ 2001 تقريبا لأول مرة تتشكل حكومة لا يوجد فيها نساء وهذا يمثل تراجع كبير جدا وانتكاسة لتعزيز مشاركة المرأة، كما أن الأحزاب السياسية لا ترشح النساء كممثلات لها في الحكومة أو أي مواقع قد يتم تقاسمها أثناء فترة الحرب، من وجهة نظر أن الأولوية في فترة الحرب للرجال، الذين تعتبر الأحزاب أنهم أكثر حنكة ومراس سياسي، بالرغم من أن هذا غير صحيح. هناك نساء مؤهلات وكفاءات ويتمتعن بالنزاهة التي قد تسهم بشكل كبير بتصحيح الأوضاع[59].

فالتضامن النسوي اليمني استطاع رفع صوت النساء عاليا ليس فقط على المستوى الداخلي ولكن على المستوى الدولي، الكثير من نساء التضامن ذهبن لمجلس الأمن وقدمن إحاطات واستطعن أن يوصلن أصوات النساء وقضائهن إلى المحافل الدولية، سوى في مجلس الأمن وهيئة الامم المتحدة أو في الإتحاد الأوروبي أو في أماكن أخرى إذ أن النساء والحركة النسوية لهن دور كبير جدا في إيصال النساء وسماع صوتهن في السياسية[60]، ويحسب للحركة أنها وصلت كمستشارة للمبعوث الأممي وأصبحت أكثر تنظيما وتعاملا مع المنظمات والمجتمعات الأخرى رغم التهميش الذي تعاني منه داخليا، وقدمت خارطة سلام نسوي في الجانب الأمني والاقتصادي والعسكري والإنساني وشاركت في كثير من المبادرات النسوية والوساطات المحلية في تعز وغيرها مستفيدة من قرار مجلس الأمن 1325/2000 حول المرأة والأمن والسلام وبشهادة المبعوث الأممي حيث قال أننا استفدنا من الحركة النسوية أكثر من القادة العسكريين[61].

مع ذلك هناك عزوف عن ممارسة السياسة من قِبل النساء انفسهن منذ بداية الحرب وأصبح هناك قلق وخوف أن يشاركن النساء أو أن يتحدثن في المجال السياسي، وأن الحرب هي للرجال والنساء ليس لهن علاقة بها، هذا اعاق النساء أيضاً من أن يخرجن في وقت مبكر للمطالبة بحقهن في المشاركة[62]، **"والمعضلة بعد ذلك أن النساء اللواتي طالبنّ في المشاركة السياسية اقتصرن على طلب المناصب لهن فقط، بينما الحكومة والأحزاب تنكروا لهن لكونهن مستقلات، فالمناصب الحكومية تقتصر على المحاصصة الحزبية وكان من المفترض على المجتمع المدني النسوي أن يدعم بدفع النساء وتعزيز المشاركة داخل الأحزاب وتمثيل الحزبيات داخل الحكومة"[63]، "لأن النساء في إطار الأحزاب او المنتميات إلى الأحزاب تكون الإيديولوجية الحزبية او المكون السياسي أو المعتقد الديني أهم من قضايا النساء"**[64]، لكن مازال وجود النساء داخل الأحزاب السياسية لم يصل إلى اعداد كافية لأن يصبحن صانعات قرار داخل احزابهن، لذلك أدورهن ضعيفة داخل احزابهن، بالإضافة لكونهن لا يطالبن بأن

[58] هدى الصراري، مرجع سابق.
[59] رنا غانم، بلقيس ابو أصبع، مراجع سابقة.
[60] د/بلقيس ابو أصبع، مرجع سابق.
[61] مشروع إستراتيجية الحركة النسوية يونيو 2022م (ص20)
[62] د/بلقيس ابو أصبع، مرجع سابق.
[63] وميض شاكر، مرجع سابق
[64] عفراء حريري، مرجع سابق

يكن لهن تمثيل كافي في هرم القيادة الحزبية، فوجود النساء في المراكز القيادية يدعم قضايا النساء بشكل كبير جدا[65].

"المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام بحاجة إلى إرادة سياسية ويعزي ذلك للأطراف التي تدير الأزمة اليمنية"[66], فبعد تعيين مجلس القيادة الرئاسي أصبح هناك مجموعة قرارات أفادت النساء ولو بشكل بسيط, هناك خمس نساء في وهيئة التشاور والمصالحة ووجود امرأتين في الفريق القانوني وامرأة في الفريق الاقتصادي، كما أُصدر قرار بتعين امرأة في المجلس الأعلى للقضاء، وأُصدر قرار بتعيين 8 نساء قاضيات في المحكمة العليا، صدور هذه القرارات المهمة كان بفضل صوت النساء الحالي[67].

[65] د/بلقيس ابو أصبع، مرجع سابق.
[66] د/شفيقة عبده سعيد، مرجع سابق.
[67] د/ بلقيس ابو اصبع، مرجع سابق.

التوصيات

1. تشكيل كيان نسوي موحد يضم جميع التكتلات النسوية، لتوحيد جهود الحركة النسوية والتنسيق فيما بينها لصالح مطالبها.
2. تعزيز أليات الحماية القانونية لضمان عدم تعرض النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي .
3. إلغاء القوانين التمييزية ضد النساء، والتي تحرض في موادها على العنف ضد النساء.
4. تقديم الدعم الكافي لتشجيع تعليم الفتيات خاصة في المناطق الريفية .
5. الإبقاء على تحديد سن الزواج بسن 18 في مسودة الدستور وتعديله في قانون الأحوال الشخصية.
6. الضغط على إلغاء القرارات المستحدثة خلال الحرب والتي تحد من حرية تنقل النساء وتقيد تحركهن.
7. توعية المجتمع بأهمية المشاركة السياسية للنساء وأهمية تواجدهن في أماكن صنع القرار.
8. تشكيل رابطة نسوية خاصة بنساء الأحزاب للضغط على احزابهن لضمان وصولهن إلى مواقع قيادية في الهيئات الحزبية العليا، وضمان إشراكهن في المحصصات الحكومية.
9. تفعيل مبدأ الكوتا 30% داخل المؤسسات الحكومية والتشكيلات السياسية وانتهاج سياسات جادة لإشراكهن على كافة المستويات، بحسب مخرجات الحوار الوطني .
10. ضمان إشراك النساء في عملية المفاوضات ومحادثات السلام بما لا يقل على 30 % في كافة المسارات الخاصة بعملية بناء السلام.

من نحن

مؤسسة قرار للإعلام والتنمية المستدامة هي مؤسسة مدنية غير حكومية وغير ربحية ، تأسست في عام 2011 ترخيص رقم (٤٢٤) ، اساسها الشهيد الصحفي محمد عبده العبسي ، تنشط في مجال حقوق الانسان وتعزيز دور الصحافة الاستقصائية ، وتعزيز قيم السلام الاجتماعي وتعزيز مسارات التنمية المستدامة من خلال تمكين الشباب ودعم المبادرات الشبابية والنسائية ومناصرة القضايا الإنسانية .

عن الكاتبة

رشا عبد الكافي باحثة وكاتبة يمنية ، و ناشطة سياسية . حاصلة عبد الكافي على بكالوريوس هلم اجتماع من جامعة القاهرة . مدربة في القيادة المرنة ، وعضو التوافق الشبابي للسلام والأمن – اليمن